كتاب الإدّغام في شـــرح كتـــاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (ت368هـ)

❑ قرأة وتحقيق: د. سيف بن عبد الرحمن العريفيّ
❑ دراسة: د. وليد محمد السراقبي *

في غمرة ما تتهوَّع به دور النشر والمطابع في هذا الزمن من كتب تراثية محقَّقة تحقيقاً هو أقرب ما يكون إلى عمل الوراقة منه إلى التحقيق العلميّ، فقد دلف إلى هذا العلم والتأصيل والتنظير له مَنْ لم يكابد فكَّ حرف من نصٍّ تراثي، ولا يحسن ذلك البتة، ظناً منه أن تحقيق النص ليس له من اللوازم إلا النسخ والتحبير والإشارة إلى الفروق بين النسخ المعتمدة في إخراج النص، أو الاكتفاء بتخريج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، والأمثال، وغير ذلك، اعتماداً على ما يقدِّمه الحاسوب من خدمة جليلة في هذا الميدان.

يُضاف إلى ذلك ما نجده من إقبال منقطع النظير على اختيار رسائل الماجستير والدكتوراه من هذا الميدان أيضاً، والتلمذة في ذلك على أساتذة لم يلامسوا هذا النوع من العمل من قريب ولا بعيد، بله مكابدته والاكتواء بلظاه.

والأكثر مرارة في النفس وأثراً فيها أن نجد من أمثال هؤلاء الأساتذة من يصنف في أصول هذا العلم كتباً قائمة على التقميش والقصِّ واللصق والتلاصِّ، ويبسطه بين أيدي شداة هذا العلم، فإذا فتّشتَ عن إنتاجه في هذا المجال لم تحظَ بطائل، ولم تقبض إلا على سراب ـ يأتي هذا الكتاب الذي نحن بصدد فرش محتواه بين يدي القارئ الكريم والتعريف به، فيعيد إلى نفوسنا غير ما قليل من رسيس الأمل الذي كاد

* أكاديمي من سورية.

أن يحول ألماً ممضّاً، ووجعاً مُرضّاً، ويحيي ذابل الطموح، ويبعث في النفس اطمئناناً إلى أنّ الساح ما زال فيها من ينهدون بهمة آثار السلف ويولونها من جليل الاهتمام ما يشي بعظيم ما تجشموه وكابدوه.

ومؤلف الكتاب هو: الحسن بن عبد الله بن المرزُبان بن خُداياداد السيرافي، نسبة إلى (سِيْراف) إحدى المدن التي تقع على ساحل الخليج من بلاد فارس.

اختُلف في تاريخ مولده، فذكر الرماني أنه ولد سنة 280هـ، وقال هلال بن المحسِّن الصابي إنّ وفاته كانت سنة 368هـ وله أربع وثمانون سنة، فيكون مولده سنة 284هـ. ومؤدى كلام القفطي أنه ولد سنة 288هـ.

أخذ في مسقط رأسه (سِيْراف) مبادئ العلوم والحساب، وقبل أن يبلغ العشرين من العمر ترك (سِيْراف) لأول مرة قاصداً (عُمان) فتفقه فيها، ثم قفل راجعاً، ولا ذكر لأشياخه في (عُمان). ثم عاد فخرج مرة أخرى إلى (عسكر مكرم)، قاصداً بغداد، فلقي في (عسكر مكرم) محمد بن عمر الصّيمري، وفيها أخذ عن شيخه مبرمان وقرأ عليه كتاب سيبويه وروى عنه كتابي الإخبار والتصريف للمازني وغيرهما. ثم دخل بغداد في حدود سنة 304هـ وأقام فيها في الرُّصافة.

أخذ علمه عن مشايخ عصره، منهم: القاسم بن محمد بن بشار الأنباريّ (ت 305هـ)، والمعتزلي محمد بن عمر الصيمري (ت 315هـ)، وأبو الحسن الأخفش الصغير (ت 315هـ)، وأبو إسحاق الزجاج (ت 316هـ)، وأبو بكر السرَّاج (ت 316هـ)، وابن دريد الأزدي (ت 321هـ)، وابن عرفة المعروف بـ (نفطويه) (ت 323هـ)، وأبو محمد السكري (ت 323هـ)، وابن مجاهد (ت 324هـ) ومحمد بن القاسم الأنباري (ت 328هـ)، وأبو عمر المطرز غلام ثعلب (ت 345هـ)، وابن مِقسَم عطار (ت 354هـ)، ...

ثم كان له مجلسان: الأول للتدريس، وآخر للقضاء، والراجح أنّ جلوسه للتدريس كان قبل سنة 318هـ(1) لأسباب كثيرة رجحها محقق الكتاب، كان منها أن المصادر تذكر من أخذ عنه من شيوخه، كابن السراج (ت 316هـ)، وابن دريد (ت 321هـ)، وابن مجاهد (ت 324هـ)، ومَبْرمان (ت 326هـ)، وأخذ هؤلاء عنه دليل على المكانة العلمية التي حصَّلها وتبوَّأها، والراجح أنَّ هذا كان بعقد الشيخ مجلساً لتلميذه. ومنها أيضاً أنه ناظر متى بن يونس سنة 320هـ أو 326هـ في مجلس ابن الفرات، وقد شهد المناظرة جلّة من العلماء فأعجب ابن الفرات به وقال له: "عينُ الله عليك أيها الشيخ، فقد ندّيت أكباداً وأقررت عيوناً"، ومناداته بالشيخ دليل على تصدُّره في العلم قبل ذلك.

وقد وصفه أبو حيان التوحيدي ـ وكان يحضره ـ: "أبو سعيد أجمع لشمل العلم.... وأحضر بركةً على المختلفة، وأظهر أثراً في المقتبسة"(2).

ثم كان له جملة من التلاميذ الذين تلقوا عنه، وغدوا بعد ذلك أعلاماً، منهم: الحسين ابن محمد بن خالويه (ت 370هـ)، وأبو محمد الزبيدي الأندلسي (ت 375هـ)، وعلي بن حمزة العلويّ البصري (ت 375هـ)، وأبو الحسن العطار (ت 380هـ)، وأبو الحسن الوراق، ختن أبي سعيد (ت 381هـ)، ويوسف بن الحسن بن عبد الله، أبو محمد بن السيرافي (ت 385هـ)، وإسماعيل بن حمّاد الجوهري، صاحب معجم تاج اللغة وصحاح العربية (ت 398هـ)، وغيرهم كثير، قرؤوا عليه أصولاً كثيرة في النحو واللغة والأدب، منها: كتاب سيبويه، وكتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت، وكتاب (اللغات) ليونس، و(الفصيح) لثعلب، و(المقتضب) للمبرد، ... ثم آل

إليهم الأمر في نشر علمه بين تلامذتهم في الآفاق، فكانوا في ذلك منائر تشرئب لها القلوب، وتشنَّف لها الأسماع، وجبال علمٍ رواسي.

خلَّف أبو سعيد السيرافي جملة من الآثار كلها كافٍ شافٍ في الدلالة على سعة علمه، وحدّة نظره، وعمق فكره، فغدا مفتاح علم سيبويه وشرحه أكثر شروحه سبراً لأغوار عبارة سيبويه واستنطاقاً لمدلولات تراكيبه. وقد عدّد المحقق الفاضل الآثار العلميّة التي وقف عليها بعد طول بحث وتنقير في مظانّ كثيرة، وهي:

1. أخبار النحويين البصريين.
2. الإقناع في النحو، في ثلاثمئة ورقة، وأتمّه ابنه أبو محمد يوسف.
3. ألفات القطع والوصل في ثلاثمئة ورقة.
4. تعاليق فيها اختيارات شعرية ونثرية.
5. تعليقات على الجمهرة، وهي مثبّتة على حواشي الجمهرة المطبوعة.
6. جزيرة العرب.
7. جواب مسائل وردت إليه.
8. رسالة في قولهم: شَلَّت يده.
9. شرح كتاب (الأيمان) لمحمد بن الحسن الشيباني.
10. شرح كتاب سيبويه، وهو أهم آثاره على الإطلاق. ويقع في ست مجلدات كبار، بدئ بإخراجه في أواخر سنة 1969م، ولما ينشر منه إلا أقلّ من ثلث ما قدّرت اللجنة المشكّلة في سبيل ذلك.
11. شرح مقصورة ابن دريد.
12. شواهد كتاب سيبويه.
13. صنعة الشعر والبلاغة.
14. المدخل إلى كتاب سيبويه.
15. الوقف والابتداء.

ثم وزِّع الكتاب على ستة من طلبة الدكتوراه في كلية اللغة العربية بالأزهر، فحققوا الشرح عدا الجزء السادس الذي يحققه الآن عبد الله الرويلي أحد طلبة الدكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة محمد بن سعود في الرياض، ما عدا كتاب الإدغام الذي هو موضوع عرضنا في الآتي من الصفحات.

كُسِر كتاب (الإدِّغام) على قسمين رئيسين هما: الدراسة والنصّ المحَقَق.

أما الدراسة فقد جاءت في مئة وست وثلاثين صفحة من القطع الكبير، أُتبعن بعشر صفحات حوين نماذج من صور المخطوطات التي جعلها المحقق تكأة في تحقيقه.

وأما النصّ المحقق فقد شغل اثنتين وخمسين وأربعمئة صفحة، أُتبعن بخمس وثلاثين ومئة صفحة حفلن بالفهارس الفنية للكتاب. وسأحاول في الصفحات الآتية أن ألم بأهم معالم كل قسم، لعلي أفلح في إيفاء الكتاب حقّه من العرض والتقديم، وتقديم صورة دقيقة للجهد الذي بذله الأخ المحقق، نسأ الله في أجله، وبارك له في عمله، ووقاه شرَّ ضعاف النفوس وأدعياء العلم.

قدَّم المحقق للدراسة بمقدَّمة كشف فيها عن العرى الوثيقة التي ربطته بشرح أبي سعيد لكتاب سيبويه منذ سبعة عشر عاماً خبر فيها الشرح، ومخر عبابه، ووقف على أثره في الخالفين، ومع كل ذلك لم يجد طريقه إلى النشر، ونشرت بعده كتب بينها وبينه شأوٌ كبير.

دلف بعد تلك المقدَّمة إلى الترجمة للمؤلف فأوفى فيها على الغاية، ولم يترك زيادة لمستزيد. فقد أورد اسمه ونسبه ومنبته، ثم عرض للخلاف الناشئ في مولده، فقلَّب فيها النظر، وأبدأ

وأعاد، وقارن ورجّح، وانتهى إلى أنّ مولده سنة 288هـ، وأبطل ما قيل من أنّ الرومانيّ أسنُّ منه.

ثم عرض لرحلة أبي سعيد في ميدان العلم بدءاً من مسقط رأسه (سيْراف)، ومروراً بخَرجته الأولى إلى (عُمان)، فالثانية إلى (عَسكر مكرم) وإقامته فيها مدّة، ثم انتقاله إلى حاضرة الدنيا بغداد سنة 304هـ على الراجح، وتلقيه العلم فيها عن جلّة من شيوخها وأعلامها في علوم القرآن، فالقراءات، فالحديث، فاللغة، فالشعر، ...

ثم كان حديثه عن مرحلة العطاء عند أبي سعيد السيرافي، كان فيها جبل علم يتصدَّر مجالس العلم يقرئ ويقضي ويفتي. نقل عنه تلميذه أبو حيان التوحيدي أنّه جلس في جامع الرصافة خمسين سنة يفتي. ورجّح المحقق أنّ أول مجالسه كانت قبيل سنة 318هـ، وكان حصّل من العلم ما يؤهله لتصدُّر مثل تلك المجالس العامرة بأفذاذ من العلماء والتلاميذ، وكانت للمحقق في ذلك جملة أمور اتكأ عليها في ترجيحه، منها:

1 ـ أنّه ناظر متى بن يونس سنة 320هـ أو سنة 326هـ في مجلس الوزير ابن الفرات مناظرة حضرها جلّة من العلماء، كقدامة بن جعفر.

2 ـ لأنّ بعض شيوخه قدّمه للتدريس وأجلسه أعلى المجالس، وهذا أمر شائع عند العلماء المتقدمين.

وكان من صفاته في مجالس العلم حلمه ولين جانبه بتلاميذه وتقديم النابه منهم، وفي ذلك يقول أبو حيان: "أبو سعيد أجمع لشمل العلم... وأحضر بركةً على المختلفة، وأظهر أثراً في المقتبسة".

أما العلوم التي كان يفيض بها على تلاميذه فكثيرة بعيدة الأغوار، منها القراءات، والحديث، والفقه، والفرائض، واللغة، والنحو، والشعر، وعلم الكلام، ... فمما كان يقرؤه على تلاميذه أو يقرؤونه عليه: كتاب سيبويه، والمفضليات، واللغات ليونس، والوقف والابتدا للفراء، والقوافي للجرمي، والتصريف للمازني، والكامل والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، ...

وهذه المجالس العامرة بأنواع العلم وأفانينه، كان لا بدّ لها من أن يكون فيها تلامذة يعلون قدر الشيخ، ويسجلون عنه ما تفيض به قريحته، وما يقدح به زناد فكره، ولا بدّ لها أيضاً من أن يتخرّج فيها علماء أفذاذ يحملون عن شيخهم علمه وينشرونه في الآفاق، ويحسون أنهم فروع من ذلك الدوح الوارف. وكان من هؤلاء علي بن المستنير، ومحمد بن محمد بن عباد النحوي المقرئ، وابن خالويه، وأبو محمد الزبيدي، وعلي بن حمزة البصري صاحب كتاب (التنبيهات)، وأبو الحسن الورَّاق صاحب كتاب (علل النحو)، ويوسف بن الحسين بن عبد الله، أبو محمد السيرافي، وإسماعيل بن حماد الجوهري صاحب (الصحاح)، وغيرهم(3)...

وكانت وفاة أبي سعيد ـ رحمه الله ـ بين صلاتي الظهر والعصر من يوم الاثنين الثاني من رجب سنة 368هـ، ودفن في مقبرة الخيزران بعد صلاة العصر. وهذا ما أجمع عليه كل من ابنه أبي محمد، وتلميذه أبي حيان التوحيدي، وهلال بن المحسن الصابئ، وأبي القاسم الأزهري، وجماعة(4).

غير أن المحقق ساق بعد ذلك ثلاثة أقوال لا عاضد لها يعضدها، فكانت بذلك من غرائب الأقوال. ولعل شدَّة تقصي المحقق الفاضل وحرصه على الإحاطة بموضوعه، هي التي حَدَتْ به إلى ذكر هذه الأقوال، ونقدها واستغرابها.

وقد عرض المحقق بعد ذلك إلى الآثار العلمية التي خلَّفها أبو سعيد، فجلاها تجلية الخبير الواسع الاطلاع، المتشعب المعرفة، الشديد

الاستقصاء والتدقيق، وصدّر ذلك قوله: "عرفت من آثاره ما يأتي: ...."وهذه عبارة تشير إلى أنّه ساع دام إلى التثبّت من دون الاقتصار على مجرد النقل وتسويد الصفحات بلا دليل عاضد. وأضاف إلى ذلك إشارات إلى وجود الكتاب أو عدم وجوده، وإلى عدد طبعاته إن كان مطبوعاً.

وكان في ذلك مثال العالم المتأني الذي ينشد الحقيقة، ويعيد الفضل إلى أصحابه. فقد ذكر أن للسيرافي كتاباً أشبه بالتذكرة نقل منه أبو حيان التوحيدي نصوصاً، ونقل عنها صاعد البغدادي أيضاً نصوصاً ضمنها كتابه (الفصوص). ثم نقل عن أخينا الدكتور محمد أحمد الدالي ــ حفظه الله ــ أنه نبه إلى أنّ الدكتور طه محسن ذكر في مجموعات مخطوطة من مكتبات اسطنبول 107 أنّ ثمَّ جزءاً فيه تعاليق عن السيرافي. وفي هذا غير ما قليل من الدلالة على الأمانة العلمية التي يتحلى بها المحقق الفاضل، في زمن اعتاد كثير من الدكاترة السطو على صفحات وصفحات من رسائل أصدقائهم، أو كتبهم، أو كتب أخرى، من غير أية إشارة من قريب أو بعيد. بل إنّ بعضهم كان أعجز من أن يضع مقدَّمة لرسالة نال بها درجة علمية، فسطا عليها.

ومن أمثلة ذلك وأدلته أيضاً أنَّه في حديثه عن كتاب (صَنعة الشعر والبلاغة) للسيرافي ذكر أن الكتاب مفقود، وأشار إلى الخلط الذي وقع في الكتاب الذي نشرته دار الغرب الإسلامي سنة 1995 بعنوان (صنعة الشعر لأبي سعيد السيرافي) وحققه د. جعفر ماجد وهو كتاب في العروض لأبي الحسن العروضي، وقد أثبت ذلك كل من الدكتور زهير غازي زاهد والدكتور هلال ناجي، فقد نشراه باسم (الجامع في العروض والقوافي)، وصدر عن دار الجيل سنة 1996م. ثم أثبته الدكتور محمود الطناحي في مقالة له في مجلة معهد المخطوطات سنة 1417هـ. ومصداق ذلك أنّ الدكتور جعفر ماجد نفسه أعاد نشر الكتاب وسمّاه (كتاب في علم العروض). وكل ذلك يشير إلى مدى تتبع الدكتور سيف ما يتصل بالموضوع الذي يخوض فيه، فلا يصدر إلا عن يقين، ولا يطلق الأحكام جزافاً من غير ما دليل.

وقد بلغت عدّة الآثار التي أحصاها خمسة عشرة كتاباً فصل القول في كل منها تفصيلاً تناول عدد طبعاتها وتاريخها، ووجودها أو عدم وجودها، وهو إحصاء لم يصل إليه أحد ممن كتب عن السيرافي أو حقق له أثراً من الآثار.

ثم خصَّ أهم كتب أبي سعيد السيرافي وأعني به (شرح كتاب سيبويه) بحديث مختصر عن نسخه وما نشر منه، فذكر أن للشرح نسخاً عدة، كواملهنّ قليلات، ونفائسهنّ ثلاث:

إحداها نسخة خزانة محمد علي داعي الإسلام في طهران، وهي بخط السيرافي فيما ذكر الدكتور حسين علي محفوظ.

والثانية: نسخة دار الكتب المصرية. والثالثة: نسخة المكتبة السليمانية.

أما ما نشر من الكتاب، فقد بدأت به لجنة مؤلفة من مجموعة من الأساتذة الأجلاء سنة 1969 فأنجزت تحقيق أربعة منها سنة 1971، وكان من المقرر إصداره في 18 جزءاً جزءين للفهارس، على أن يكون ذلك خلال خمس سنوات.

ثم كانت قصته كقصة أي كتاب تراثي في وطننا، وهي كثيرة، ومنها على سبيل المثال قصة (تاريخ مدينة دمشق) لابن عساكر، وقصة معجم (تاج العروس)، وقصة (جمهرة النسب) لابن الكلبي، وغيرها...

فكل ما نشر من كتاب (شرح السيرافي) حتى الآن هو المجلَّدة الأولى من نسخة السيرافي

من الكتاب، وتقع في سبع وأربعين ومئتي لوحة، ومئتا لوحة ولوحة واحدة من المجلّدة الثانية التي تقع في خمس وعشرين ومئتي لوحة، ثم نُشر الجزء السابع في (71) صفحة، والتاسع في (201) صفحة والعاشر في (168) صفحة.

وكان بعد ذلك حديث عن مصادر الشرح المتعددة ما بين اللغة، والنحو، والشعر، والقراءات، والأنساب. تلاه آخر في خصائص الشرح وسماته، ومنهج أبي سعيد السيرافي وتحقيقاته التي بهن طبق الشرح الآفاق، ومنها:

1 ـ تحقيق نص الكتاب.

2 ـ التنبيه على ما في بعض النسخ من كلام ليس لسيبويه، كتعليقات الأخفش، وحواشي المبرد.

3 ـ ذكر زيادات بعض النسخ.

4 ـ تفسير كلام سيبويه ومصطلحاته وأساليبه.

5 ـ تفصيل ما أجمل من كلام سيبويه.

6 ـ العناية بالأبنية.

7 ـ إيراد الخلاف النحوي.

ثم تلبث عند منزلة الشرح وموقف العلماء منه، فقد تلقوه بالقبول، وأغدقوا الثناء عليه، واختصه بعضهم بالتفرّد بين شروح الكتاب، فهذا الكمال الأنباري يثني على الشرح قائلاً: "ولم يشرح كتاب سيبويه أحدٌ أحسن منه، ولو لم يكن له غيره لكفاه ذلك فضلاً".

وقد كلف به العلماء كلفاً شديداً، حتى إنّ أبا علي الفارسي اشترى الشرح في الأهواز سنة 368هـ بألفي درهم. وكان الفارسي معروفاً باغتياظه من إكمال السيرافي شرح الكتاب.

وقد ظهر أثره في عدد من العلماء الخالفين، ككتاب (النكت في شرح كتاب سيبويه)، وهو في حقيقته مختصر لشرح السيرافي(5)(6). وككتاب (شرح عيون الإعراب) لابن فضّال المجاشعي، و(المحكم) لابن سِيْدَه، مع العلم أنّ ابن سيده لم ينص عليه في مصادره في المحكم، فكم تردّدت فيه ـ عند حديثه عن الأبنية ـ عبارة "ذكره سيبويه وفسّره السيرافي"، وككتاب (تنقيح الألباب)، و(شرح المفصل) لابن يعيش الذي أكثر النقل عنه من دون عزو.

ثمّ تبدى ذلك في الكتب التي اختصرته. وقد وقف المحقق الفاضل على ثلاثة منها، وهي:

1 ـ التعليق المختصر من كتاب أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، للحسن بن علي الواسطي.

2 ـ لُباب شرح الكتاب، لأبي البقاء العكبري.

3 ـ الجمع بين شرح ابن خروف والسيرافي لكتاب سيبويه، لابن الضائع.

انتقل بعدئذ إلى دراسة كتاب (الإدِّغام)، وهو أسُّ الدراسة وأصلها، فكان أن بدأ حديثه عن تصنيف سيبويه أبواب الإدِّغام في (الكتاب). فقد جاء ذلك في سبعة أبواب في آخر الكتاب. وبدأه بالتوطئة لأحكام الإدِّغام، وسماه (باب عدد الحروف العربية ومخارجها، ومهموسها، ومجهورها، وأحوال مجهورها مهموسها، واختلافها). فكان حديثاً تجريدياً عن الأصوات الأصول والفروع، ومخارجهنَّ، وصفاتهنَّ، وخصَّ أهم صفتين بذكرهما في عنوان الباب، و أعني بهما صفتي الجهر والهمس. وختم الباب ببيان العلة التي من أجلها سيق هذا الباب، وهو "معرفة ما يحسن فيه الإدِّغام، وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تبدله استثقالاً كما تدَّغم، وما تخفيه وهو بزنة المتحرك".

فهذه مقدَّمة صوتية بدأ بها سيبويه، وما ذلك إلا لأنّ الأحكام الكثيرة للإدِّغام إنّما بنيت على تبادل التأثر والتأثير فيما بين الأصوات.

أما ستة الأبواب التي تلت ذلك فكانت حديثاً عن مسائل وظيفية، نحو: باب إدِّغام المتماثلين المتحركين من كلمتين، وإدِّغام المتقاربين، والإدِّغام في حروف طرف اللسان وأصول الثايا، وباب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه، وباب قلب السين صاداً للتقريب في بعض اللغات، والتخفيف الشاذ بالإدِّغام، والتخفيف الشاذ بالقلب والحذف للمخالفة.

وزاد أبو سعيد السيرافي بابين على ما ذكره سيبويه، وهما:

1 ـ **الباب الأول** فيما ذكره الكوفيون من الإدِّغام. وقد سمَّاه "هذا باب أفردته بعد الفراغ من إدِّغام سيبويه وتفسيره لذكر ما ذكره الكوفيون من الإدِّغام وبعضه يخالف مذهب سيبويه، وذكر الشاذ، والاحتجاج في بعض ذلك". وهو لم يقصد إلى الإحاطة بكل ما ذكره الكوفيون عن الإدِّغام. وعلّل المحقق ذلك بحملة أسباب:

1. أنّ الواو في قوله: "وبعضه يخالف مذهب سيبويه" هي واو الحال، فهي قيد في الباب المذكور.
2. أن كتاب الفراء، رأس المدرسة الكوفية، وأعني كتابه (معاني القرآن) ضمَّ مسائل من الإدِّغام لم يأتِ السيرافي على ذكرها.
3. أن السيرافي قيّد العنوان بقيد آخر إذ قال: "وأنا ذاكر ما ذكروه مما يحتاج إلى ذكره"، فقد قيّده بما يحتاج إلى ذكره.

وقد قدَّم المحقق الفاضل تفصيلاً بالمسائل التي أوردها السيرافي لعلماء الكوفيين الثلاثة: الكسائي، والفراء، وثعلب، فكان منها:

1) مصطلحاً (المصوِّت والأخرس)، وهما للفراء.
2) علامة تناسب الحروف، وضابط الإدِّغام عند الفراء وثعلب.
3) علة إبدال تاء الافتعال طاء عند الفراء.
4) حكاية الكسائي تبيين لام المعرفة مع الحروف إلا اللام والنون والراء.
5) توجيه الفراء للتغيير في (افتعل) مما فاؤه واو أو ياء.

وغير ذلك من المسائل التي أوردها أبو سعيد عنهم، وخطّأهم في أكثرها. وهي مسائل ـ كما نرى ـ تخصّ المصطلح أو الإدِّغام أو الإبدال، أو الحذف، أو وصيغة (الافتعال)، ولها أكبر الخطأ.

2 ـ **أما الباب الثاني** فكان خاصاً بإدِّغام القراء، وملخصه: ترتيب إدغام الحروف ترتيباً ألفبائياً، والاكتفاء بأشياء من إدِّغامهم لا بذكره كله، وعدم الاحتجاج إلا لما كان خارجاً على مذهب سيبويه.

وقد وجد المحقق في هذا الباب أنّ أكثر ما فيه من كلام خاص بإدّغام أبي عمرو برواية اليزيدي عنه بطريق ابن مجاهد، وما ذلك ـ عند أبي سعيد ـ إلا لأنّ أبا عمرو أكثر منه، وتفرّد فيه بمذهب ليس بغيره. إلى جانب ذلك لم يفصل السيرافي الإدّغام الكبير عن الصغير على نحو ما فصلته كتب القراءات، والأول مذهب أبي عمرو وحده، أما الثاني فهو له ولغيره، ومع ذلك نسبه السيرافي إلى أبي عمرو وحده في مواضع كثيرة من كتابه هذا.

وقد صدر السيرافي في كتابه هذا عن مجموعة من العلماء، بلغ عددهم في الإحصاء الذي أجراه المحقق أكثر من ثلاثة عشر عالماً، منهم: الليث بن المظفر، ومؤرِّخ السدوسي، وأبو الحسن الأخفش، والفراء، وأبو زيد الأنصاري، والمازني، ....

ولم يكن هذا مجرّد إحصاء قام به المحقق، فقد أرجع مواضع النقل إلى كتب هؤلاء الأعلام، مثل كتاب (جماهير القبائل) لمؤرخ السدوسي، وكتاب (النوادر) لأبي زيد الأنصاري، و(التصريف) للمازني، و(معاني القرآن وإعرابه) للزجّاج، و(الجمهرة) لابن دريد، و(السبعة) لابن مجاهد، ...

ثم كان المبحث المهم في هذه الدراسة، وأعني به البحث الصوتي في كتاب (الإدِّغام)، وكان مراد المحقق تقديم مفاتيح الدرس الصوتي عند السيرافي، ونهجه في التغيّرات الصوتية التركيبيّة الواردة في الكتاب المحقَق.

وقد أعرض عن الكلام على ما ذكره سيبويه في هذا الباب ولم يكن لأبي سعيد السيرافي زيادة عليه، لأنَّ حديث ذلك مشتهر متعالم بين الدارسين. ولم يرد كذلك استيعاب الكلام على الدرس الصوتي بشقيه التجريدي والوظيفي، لأنَّ ثمّة من يعدّ دراسة مستفيضة عن "جهود السيرافي الصوتية في ضوء علم اللغة الحديث"، فكان بذلك مشفّاً عن عقلية علميّة، وأريحية قلّ نظيرهما في هذا الزمان.

قسم المحقق حديثه عن البحث الصوتي قسمين:

أولهما: مدخل في المصطلح ومعايير التحليل والكتابة الصوتية.

ثانيهما: في البحث الصوتي التجريدي.

أما القسم الأول فقد فصَّل فيه القول في أضرُب المصطلح الصوتي في الكتاب، ومنها:

ما استعمله سيبويه من المصطلحات وشاع استعمالها عند الخالفين، ثم كانت موضع دراسة من خلال الكتب، أو عبر إفرادها برسائل خاصة. ومن هذا النوع: مصطلحات أعضاء النطق، ومصطلحات الصفات المشتهرة من همس وجهر، وشدة ورخاوة، ومصطلحات وظيفية مثل الإظهار والبيان، والإدِّغام، والقلب، ....

ومنها ما ذكره سيبويه وأبو سعيد السيرافي، ولم يهتم به الباحثون على نحو اعتنائهم بالنوع الأول. ومصطلحات منقولة عن غير سيبويه، ومنها مصطلحات تفرّد بها أبو سعيد ولم يذكرها سيبويه من قبل. وقد قصد المحقق بحديثه عن المصطلحات الثلاثة الأخيرة، ورتّبها ترتيباً ألفبائياً، ومنها مصطلح آلة الصوت، والأخرس، والإشارة، والإشمام، واعتدال الإخراج، والاعتماد، والألف الخفيفة، والإنماء(7)، ..... وقد اتكأ أبو سعيد السيرافي في دراسته الصوتية تلك على معايير تجريبيّة أو معرفيّة، وكان أكثر هذه المعايير للتحليل المجر، وأقلها للتحليل الوظيفي(8).

ومن الأمثلة على المعايير التجريبية معيار (سدّ الأنف)، وهو معيار تجريبي يراد به التحقق من غنّتي الميم والنون. قال سيبويه: "والدليل على ذلك أنَّ لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بها لرأيت ذلك قد أخلّ بهما". وهذا معيار اتخذه أبو سعيد نفسه ليعرف به خروج النون من الخيشوم، فقال: "... مخرجها من الخيشوم... ولو نطق بها ناطق وبعدها حرفٌ من هذه الحروف، وسدّ أنفه، لبان اختلالها".

ومن الأمثلة على المعايير المعرفية التي استعملها سيبويه والسيرافي من بعده "المسلك الصوتي للغة في الكلام والشعر". وقد استخدماه في مواضع، منها: الاستدلال على حرف المد واللين بمنزلة متحرك ــ بأنهم عند حذفهم حرفاً متحركاً أو ما هو بزنة متحرك من الجزء الأخير من البيت ــ لزم الردف عوضاً عن المحذوف. والاستدلال على أن الحاءين أخف من العينين ــ بأن التقاء الحاءين في الشعر أكثر من التقاء العينين.

ومن ذلك أيضاً معيار (أصوات اللغات الأخرى)، و(أمراض الكلام).

أما القسم الثاني فكان للبحث الصوتي التجريدي. وكان مؤداه الحديث عن آلة النطق، كالصدر، والحلق، والخيشوم، والفم. وهذا الأخير يندرج تحته: اللسان، وهو أكثر أعضاء النطق عملاً، ففسَّروا الجهد الأقل باستعمال اللسان مرة واحدة. وقد قسم أربعة أقسام:

أ ـ أقصاه

ب ـ وسطه

ت ـ حافتاه اليمنى واليسرى

ث ـ طرفه

ويندرج تحته كذلك الحنك الأعلى، وما فويق الثايا وأصول الثايا، والأسنان، والثايا، والشفتان.

ثم تلبّث عند (إنتاج الصوت اللغوي وتحليله النطقي) فرأى من استقراء جملة كلام سيبويه وأبي سعيد أنّ الصوت اللغوي نتاج أربعة أشياء:

أولها: الهواء، وقد أطلق عليه سيبويه اسم (هواء الصوت).

وثانيها: الجهر والهمس، فالجهر نتاج شيئين هما: إشباع الاعتماد وصوت الصدر، كما أنّ المهموس نتاج شيئين أطلق عليهما سيبويه: إضعاف الاعتماد وصوت الفم.

وثالثهما: تدخّل أعضاء النطق في مواضع هُنَّ المخارج، وتسمّى عند أبي سعيد أحياناً بالمقاطع.

ورابعها: طريقة التدخّل، وهي ما أطلق عليه أبو سعيد مصطلح (الكيفية)، وبهذه الطريقة تكون الصفات المميزة، مثل: الشَّدة والرخاوة والتوسط، ... وتكون كذلك الصفات المحسِّنة، كالصفير، والتفشي، ...

وقد لحظ المحقق في كلام سيبويه والسيرافي على الحركات القصيرة والطويلة ما يأتي:

1 ـ ذكر أنّ الحركات القصيرة مأخوذات من أصوات المدّ، ويعني بها الحركات الطويلة؛ ولذلك أغفلا الحديث عنها في الباب الأول، ولكنهما ذكرا ـ في المستوى الوظيفي ـ بعض وظائفهنَّ.

2 ـ أنهما ذهبا إلى أنّ أصوات المدِّ سواكن مسبوقات بحركات قصيرة.

3 ـ أنهما لم يفرِّقا بين الياء والواو المدِّيتين (الحركتين الطويلتين)، والياء والواو غير المدِّيتين في الباب الأول في حديثهما التجريدي، وفي مواضع من حديثهما الوظيفي.

4 ـ تنبها إلى الاختلاف بين أصوات المد وبقية الأصوات (الصوامت) في اتساع المخرج وما ينجم عنه من المد وطول الزمن، وأنهن بمنزلة المتحرك، فغدا ما بينهما أقوى من التقارب في المخرج.

ثم خصّ القسم الثالث للبحث الصوتي والوظيفي، فرأى أنّ أكثر تحليل سيبويه والسيرافي للإدِّغام مبني على العلاقات بين الأصوات من جهة، وعلى القوانين الصوتية من جهة ثانية. فهذان الأساسان وراء الإدِّغام الواجب، والجائز، والحسن، والقبيح، والممتنع، وبهما يكون التقريب والمخالفة. والمراد بالعلاقات بين الأصوات: التماثل، والتقارب، وتباعد المخرج، وتباين الصفات (التنافر والنُبُو). وأما القوانين الصوتية فقد عرضا لاثنين منها هما:

قانون الجهد الأقل، وهو ما عبَّروا عنه بمصطلحات تصب كلها في هذا الميدان، فقالا: طلب الحفة، والاستخفاف، والتخفيف، وفسَّراه باستعمال اللسان مرة واحدة، وبأن العمل يكون

من وجه واحد. وقد علا التغيّرات الصوتية التركيبيّة. ومن الأمثلة على ذلك قول سيبويه في باب الإمالة(9): "فكما يريد في الإدِّغام أن يرفع لسانه من موضع واحد ـ كذلك يقرِّب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك".

وأما القانون الثاني فهو القانون الأقوى، وهو قانون يعزى في الدرس الحديث إلى اللغوي الفرنسي (موريس جرامونت)، ومراده أنّ الصوت الأقوى هو الصوت الذي يؤثر في الصوت الأضعف.

وقد تبدّت فكرة القوة الصوتية في تحليل سيبويه والسيرافي في تفسيرهما للإدِّغام وغيره من الظواهر الصوتية التركيبية من خلال ما يأتي:

1. قوة الصفة: فأقوى الصفات عندهما هي: المدّ واللين، ثم الصفير والتكرير والاستطالة والتفشي، فكان لكل واحدة من هذه الصفات أثرها على المستوى التركيبي الصوتي(10).
2. قوة المخرج: وأقوى الأصوات مخرجاً عن كل من سيبويه والسيرافي أصوات الفم، فهي أقوى من غيرها من جهة، وذات أثر في تفسيرهما قضايا الإدِّغام ومسائله، فعليه بنيا أصلاً من أصول الإدِّغام، وهو أن الأقرب إلى الفم يمتنع إدّغامه في الأبعد منه(11).
3. قوة الموقع: وتتجلى ـ عندهما ـ في مظهرين: أولهما: مبني على موقع الصوت من الكلمة؛ وذلك أنَّ الصوت الواقع في وسط الكلمة أقوى مما وقع على الطرف، وهو أقل عرضة للتغيير، وأكثر مقاومة وامتيازاً. وثانيهما: في باب الإدِّغام، فقد بيَّنا أن الأصل تأثير ثاني الصوتين في الأوّل، ولا أثر له ما لم يكن متحركاً، وهذا يلتقي بقول علماء الأصوات المُحْدَثين: "إنّ الصوت الثاني أقوى؛ لأنه بداية مقطع". ومن أمثلة ذلك قول سيبويه في الباب الرابع: "والقياس (متّرد)؛ لأنّ أصل الإدِّغام أن يدغم الأول في الثاني". وقد قال السيرافي شارحاً: "وهو القياس الأَوْلى، لأنَّ الأوّل إنّما يدَّغم في الثاني"(12).
4. قوة الأصالة: فالصوت الأصلي أقوى من الزائد؛ لذا كان الزائد أولى بالتغيير. وقد جاء في الباب الرابع قول السيرافي: "فقلبوا تاء الافتعال دالاً، وقلبها دالاً أولى من قلب الدال تاءً، وأنْ يُقال مكان (ادّان): (إتّان) ـ من جهتين: إحداهما ما ذكره سيبويه أن الدال فيها جهر، فكرهوا قلبها تاءً، فيذهب الجهر الذي في الدال، والجهة الأخرى أنّ تاء الافتعال زائدة، فهي أولى بالتغيير من الأصلي"(13).
5. قوة الدلالة على المعنى: والمراد بذلك أن الصوت المزيد للدلالة على معنى ما، كالخطاب، والتأنيث، أقوى من غيره، ولهذه القوة أثر في تحليلهما للتخلص من تجاور المتماثلين بالحذف، ومن أمثلة ذلك حذف إحدى التاءين من أول صيغ (تتفاعل، وتتفعّل، وتتفعلل)، فقد قالا بحذف الثانية، إذِ الأولى دالة على الخطاب أو التأنيث، ويمتنع حذف حرف جاء لأحد المعنيين السابقين، لأنه معنى ينفرد به ذلك الصوت.

وانتهى بعد ذلك إلى فرش الظواهر الصوتية التركيبية في كتاب (الإدِّغام)، وقد حصرها فيما يأتي:

الإدِّغام (المماثلة الكاملة)، وهو الموضوع الرئيس في الكتاب. وهو موضوع طال فيه حديث سيبويه والسيرافي من بعده. وقد أجمل المحقق رؤوس البحث بالحديث عن علله الأولى، وأصوله وضوابطه، وموانعه وشروطه، ومقتضياته وتقسيماته، وتصنيف الأصوات في إدِّغام المتقاربين. وقد قسّمه ثلاثة أقسام، استنبط المحقق صنفاً رابعاً يدّغم في مقاربه الذي من

مخرجه فحسب، ويدَّغم فيه مقاربه من مخرجه وغيره، وخصّ أصوات الصاد والسين والزاي به(14).

والظاهرة الثانية هي المماثلة الجزئية (التقريب). والظاهرة الثالثة: التخلص من تجاور المتماثلين أو المتقاربين، ومن طرائقه الإبدال والحذف.

ثم انتجع أخيراً الحديث عن أثر السيرافي وأثره في خالفيه، فعدّد المحقق منهم الصيمري الذي نقل كثيراً من نصوص كتابه (التبصرة) عن أبي سعيد من دون تصريح. وقد أحسن المحقق إذ نبه على ذلك في حواش في النص المحقق.

ومنهم أيضاً أبو عمرو الداني في (الإدّغام الكبير)، وعبد الوهاب القرطبي في (الموضح في التجويد)، والأعلم الشنتمري الذي لخّص كتاب السيرافي في كتابه الموسوم بـ(النكت في تفسير كتاب سيبويه). وابن يعيش في (شرح المفصل)، فقد صدر في مواضع كثيرة عن أبي سعيد من دون تصريح ذلك. وكان أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) آخر العلماء الذين نقلوا كثيراً من نصوص كتبهم عن أبي سعيد، مع التصريح بذلك.

ذلك كان حديث القسم الأول من كتاب (الإدِّغام)، حاولت فيه أن أقدم عرضاً يفي بنقل صورة صادقة عن الجهد المبذول في الدراسة. وهو جهد حريٌّ بأن يكون صوَّة يتهدّى بها من يطرقون أبواب النصوص القديمة ساعين إلى تحقيقها، أو راغبين في ذلك. وهو جهد كذلك يشفّ عن عالم أخذ نفسه بالصرامة من جهة، وبالرغبة في بلوغ أعلى درجات الإتقان في تناول نص من نصوص موروثنا اللغوي.

وأما القسم الثاني (التحقيق) فقد عرض فيه للحديث عن النسخ الخطيّة المعتمدة في إخراج النص المحقق، وهي أربع نسخ، وهي:

ـ نسخة المكتبة السليمانية في اسطنبول، ورقمها (1313 حميدية)، وتقع في (304) ورقة، وهي منسوخة في أواخر ربيع الآخر لسنة تسع وستمئة عن نسخة السيرافي وابنه.

ـ نسخة دار الكتب المصرية، ورقمها (528 نحو: تيمور)، وهي نسخة قيمة بسبب أصلها الذي نسخت منه وقوبلت به، فهي منقولة من نسخة العالم الجليل عبد اللطيف البغدادي التي انتسخها في بغداد سنة 579هـ، وقابلها على نسخة بخط السيرافي نفسه.

ـ نسخة مكتبة مدرسة بشير آغا في المدينة المنورة، وتقع في مجلدتين كانتا في مجلّدة واحدة، وهي من مقتنيات مكتبة الملك عبد العزيز. وهي نسخة متأخرة يرجع تاريخ نسخها إلى القرن الثاني عشر الهجري، وناسخها غير معروف، وهي مقابلة على نسخ عدة ومصححة.

ـ نسخة دار المخطوطات في صنعاء: وهي نسخة متأخرة تعود إلى سنة 1277هـ، وناسخها غير معروف، ولا يعرف أصلها أيضاً. وقد بُليت بأخطاء تدلّ على أن ناسخها ليس من أهل العلم.

وقد جمع المحقق النسخ وقرأها ووازن بينها ودرسها دراسة معمقة، وحرص فيها على أمور منها:

1 ـ اتخاذ نسخة السليمانية أصلاً ووازن بين ما فيها وما في النسخ الأخرى مثبتاً الفروق في الحواشي.

2 ـ عرض نص سيبويه على ما في طبعتي (بولاق) و(هارون) مثبتاً أهم الفروق بالحواشي، وترجيح ما تبدّى له رجحانه إن ترتب عليها خلاف في المعنى.

3 ـ توثيق مسائل الكتاب من كتب المتقدمين والتنبيه على الصادرين عن أبي سعيد.

4 ـ توثيق ما أورده أبو سعيد من إدّغام القراء من كتب القراءات والاستدراك عليها.

5 ـ توثيق القراءات من كتبها، والشواهد الشعرية من الدواوين والمصادر.

6 ـ وضع عناوين للمسائل تيسيراً على القارئ.

7 ـ تصحيح النص وضبط مشكله.

ثم أتبع ذلك بصور للنسخ المخطوطة المعتمدة.

والنص المحقق يبتدئ بالورقة (286/ب) وينتهي بالورقة 304(/ب) فهو يقع في ثماني عشرة ورقة. واستغرق النص المحقق (449) صفحة من القطع الكبير. وأردف ذلك بجملة من الفهارس الفنية، وهي: فهرس الآيات القرآنية مرتبة وفاق ترتيب سور القرآن، وتسلسل الآيات المستشهد بها في كل سورة. ثم فهرس الشعر، فالأمثلة، فالأعلام والقبائل والجماعات، فاللغات.

وقد كان فهرس اللغات يضم تحته أبواباً من المصطلحات، منها ما هو خاص بالحروف الفرعية، مثل ألف الترخيم، وألف التفخيم، وهمزة بين بين، ومنها ما هو خاص بالهمز وتحقيقه وتخفيفه. وثالث خاص بمصطلحات الإظهار والإخفاء والإدّغام. ورابع خصّ صيغة (افتعل)، .... وآخرها التقريب بالإبدال والمضارعة.

وإلى جانب ذلك ضم فهرساً للألفاظ المفسَّرة في المتن، وآخر للمسائل الخلافية، فالعروض والقافية، فالضرورة الشعرية، وآخر للمعايير الصوتية والمصطلحات الواردة في المتن، نحو: آلة الصوت، وابتداء المنطق، والإبدال، والإجحاف، ... وقد كان فهرس اللغات وما انضوى تحته من فروع أغنى الفهارس وأغزرها مادة، فقد بلغت 36 صفحة.

ثم كانت صفحات ضمت ثبت المصادر والمراجع، وهي غنية غزيرة متنوعة تنوعاً ينم على شدة التقصي، والحرص على المتابعة لكل ما يرتبط بموضوع الكتاب من قريب أو بعيد، قديماً كان أم حديثاً، عربياً أم غربياً.

وبعد، ... فقد آن لنا بعد هذا التطوف في قسمي الكتاب (الدراسة والنص المحقق) أن ندلف إلى تقديم نظرة تبيّن أهم السمات التي تبدو لقارئ الكتاب، ومنها:

1 ـ **التأصيل المصطلحي**: ومن ذلك قوله في ص: 35، ح3: "أقصى الحلق: مصطلح المتقدمين، وهو في اصطلاح المحدثين الحنجرة".

وجاء في ح3، ص 37: "ومن أقصى اللسان فما فوقه من الحنك الأعلى = مُخْرج القاف". قال المحقق: "ما حددّه سيبويه وعلماء العربية هنا هو (اللّهاة)، وصرّح به الخليل في رواية الليث سيذكرها الشارح بعد... ولا أعلم أحداً خالفهم من المحدثين إلا الخولي في الأصوات اللغوية/124، حيث ذكر أنّ القاف حلقية، وهو قول غريب"(15).

فقوله: "لا أعلم أحداً..." دليل قاطع وبرهان ساطع على جهده الواضح في شدة تأصيله الآراء، وعمق معرفته وسعة اطلاعه، والإحاطة بالموضوع إحاطة تامة جعلته يصدر هذا الحكم إصدار الواثق المطمئن.

2 ـ **التنبيه على تحريفات النصوص**: من ذلك قوله في الحاشية (1)، ص 14: "إنّ السيرافي قد روى أنّ الليث المظفر ذكر في كتاب (العين) عن الخليل أنّ الحروف تسعة وعشرون حرفاً، خمسة وعشرون صحاح لها أحواز".

قال المحقق: "وفي العين بتحقيق المخزومي والسامرائي: "أحياناً ومدارج". و(أحياناً) تحريف (أحياز) بلا ريب، وجاء على الصواب في مقدمة (العين) بتحقيق آل ياسين، والتهذيب... والأحواز والمدارج والمخارج مصطلحات وردت في هذا النص ثلاثتهن تتقارب؛ لذا عدّها بعض الباحثين مترادفات، ولو صح لكان في قوله: "لها أحياز ومدارج"، لغو، ولنقض قوله: "فهذه الثلاثة الأحرف في حيز واحد".

3 ـ **المقارنة بين النصوص**: من ذلك قوله في الحاشية(1)، ص 41: "وذهب بعضهم إلى أن مصطلح (مَدْرج) "إن استُعمل مفرداً عند المتقدمين أريد به جهاز النطق، وإن استُعمل جمعاً أريد به مخارج الحروف"، وليس في النص ـ يعني نص السيرافي ـ ما يعضد هذا التفريق. وذهب بعضهم إلى أن الحيز جزء من المخرج. قال المحقق: "وهو قول غير متئلب، وفي النص ما يدل على أنّ الصواب نقيضه، كقوله بعد أن فرّق بين مخارج العين والحاء والهاء: فهذه الثلاثة الأحرف من حيز واحد".

4 ـ **الحس النقدي**: ومن الأمثلة على ذلك أن السيرافي ذكر الضاد الضعيفة لغة قوم ليس في أصل حروفهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها من العربية اعتاصت عليهم، فربّما أخرجوها ظاءً، وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا(16).

علّق المحقق على النص السابق فيقول في الحاشية(3)، ص 29: "إخراج الضاد ظاءً ليس خاصاً بلغة العجم، وللفقهاء وعلماء التجويد كلام على القراءة به. وتفصيل كل أولئك في: (الحجة الوضّاء في إثبات الشبه بين الضاد والظاء)، للأستاذ محمود اليحيى، و(الظائيون الجدد) للأستاذ خالد آل محسوبي"(17).

5 ـ **اغناء النص بالتعليقات**: وهي سمة واضحة كل الوضوح. وقد جنحت تعليقاته وحواشيه إلى التطويل أحياناً كما يتبادر إلى القارئ لأول وهلة. والإطالة في الحاشية ضرب من الإثقال على النص ما لم تكن كاشفة غامضاً، فاصلة بين احتمالات، موضحة مستغلقاً. فقد بلغت بعض حواشيه قرابة صفحتين كما في الحاشية(3)، ص: 17؛ ذلك أنه صب التعليق كاشفاً وموضحاً ومبيّناً، فلم تكن إطالته الحاشية مجرَّد نقل وحشد للنصوص المتتابعة، ولكنه تطويل:

ـ يفصل بين الاحتمالات.

ـ ويوضح الغامض.

ـ ويزيل الإلباس.

وهو تعليق يبين عن محقق ثبت راسخ القدم في المادة العلمية التي يدرسها، عالي الكعب في الاقتدار على المناقشة والتحليل، متابع موضوعه الذي يكتب فيه، متعدد المشارب بين القديم والحديث، قادر على ردِّ النصوص والآراء إلى مظانها، والكشف عن أصولها. وكفيك في ذلك أن ترى المصادر التي يحيل عليها موثقاً وشارحاً مفصلاً مترددة بين القديم والحديث (النشر، الكامل، المصطلح الصوتي، الأصوات العربية المتحوِّلة)، وبين عربي وغربي (بروكلمان، براجشتراسر، ...).

6 ـ **غنى المصادر**: لقد تعدّدت المصادر التي اعتمدها في إخراج النص، وكثرت كثرة بيّنة، تدل دلالة واضحة في سعة أفق المحقق، وتملكه الأدوات المعرفيّة تملك المقتدر على تمثّلها واستحضارها، والربط بين الآراء المتناثرة شرقاً وغرباً.

ويضاف إلى ذلك ههنا التزام المحقق بالتسلسل التاريخي في سرد مصادره التي يحيل عليها في حواشيه، وذلك وفقاً لتسلسل تاريخ وفيات أصحابها من جهة، ومن ذلك تعليقه في الحاشية (8)، ص: 28 على أحد المواضع التي اتكأ فيها النحاة على كتاب (الإدِّغام) فقال: "نقله القرطبي، وابن يعيش، وابن عصفور، والرضي، وركن الدين، وأبو حيان بتصرف. ثم نسق مصادر ذلك على نحو يمكنك إرجاع كل مؤلَّف إلى صاحبه فقال: "انظر: الموضح: 86، وشرح المفصل 10:127، ... "فلو أردت نسبة كل مصدر إلى صاحبه لعاد بغير ما غناء.

وهذه صنعة يغفل عنها كثير من المشتغلين في تحقيق النصوص، لاعتمادهم على مجرد التقميش إشعاراً منهم بغزارة مصادرهم

ومراجعهم، وهي ليست إلا من قبيل التدليس والإبهام فحسب.

يتوِّج كل أولئك لغة عالية، وتواضع جمٌّ، وإقرار بجهود الآخرين، وهذه سمات كادت تنتهي من ميدان البحث العلمي، إذ مالت البحوث إلى الانتفاج والادعاء والسبق، واللغة الصحفية المتلبسة بكثير من الأساليب المترجمة ترجمة شوهاء عن اللغات الأخرى.

ولست أرغب في الإطالة في التدليل على بعض ذلك، وسأكتفي بالإحالة إلى الإهداء الذي صدّر به الكتاب فقد جاء فيه: "إلى شيخ العربية الزاهد... الأستاذ الدكتور أمين عبد الله سالم. لله أنت! لقد كان جلوسي بين يديك عزاء لي أيّ عزاء. ابنك سيف العريفي".

وكفيك بذلك تقديمه الشكر إلى عدد من أساتذته وأصدقائه، بكل تواضع، أو الإشارة إلى من تقدّمه في هذا الميدان، كقوله في الحاشية (1)، 41: "فكأنّ الحيِّز عنده يتضمّن مخارج متقاربة، وتنسب إليه مجموعة أصوات". فعقّب على ذلك بقوله: "وهذا ما ذهب إليه قبلي الدكتور حلمي خليل في مقدَّمة لدراسة التراث المعجمي 131 ـ 132، ثم رأيت ما يؤيده في كلام سيبويه والمبرد وابن أبي مريم والعطار".

ولكن ربّما رأى بعض من يقرأ مثل هذه النموذج من تحقيق كتب التراث أن الإطالة في الحواشي والتعليقات لا يعدو أن يكون تضخيماً لا طائل من ورائه، ولا فائدة تجنى منه. وهذا رأي قد يكون له ما يبرره عندما يكون الأمر لا يخدم النص المحقق، ويكون مقتصراً على ذكر الخلاف بين النسخ الخطية، أو مكتفياً بالتزيد في تخريج الشواهد الشعرية بالاعتماد على فهارس الشعر. فأما إذا كانت التعليقات مما يفتح مغاليق النص، ويوطئ السبيل أمام الدارس، فإن ذلك يجعل هذه التعليقات في حاقِّ موضعها.

وإذا كان ثمة من يرى الاقتصار في التعريف بالكتب على النقد وإظهار المعايب وكشف المثالب، أو يتراءى له مما سطرت في هذه الصفحات ملامح من المجاملة فحسبي أن أعضد ما اجتهدت فيه في عرض هذا الأثر الجليل بقول أحد الفاحصين الذين أحيل إليهم للحكم عليه إذ قال: "وقد صادفت قراءة البحث ــ موضوعاً ومعالجة ــ يستحق التقدير، إذ يتسم باستقصاء نابه، وتتبع حصيف، وجهد لا يني ولا يفتر، في لغة متقنة، وانتفاء بارع، وضبط سليم، لا يشرد منه الصواب إلا نادراً، يصحب كل أولئك قراءة واعية واستقصاء مضنٍ واستنباط سليم".

الهوامش

(1) السيرافي، الإدِّغام، مقدمة المحقق، ص: 31.
(2) الإمتاع والمؤانسة 129:1.
(3) انظر: مقدمة التحقيق، ص 38 ـ 49. وقد بلغ عدد تلاميذه تسعة وأربعين تلميذاً من أعلام اللغة والأدب والنحو وعلم الكلام.
(4) الإدِّغام، مقدمة التحقيق، ص: 57.
(5) الإدِّغام، مقدمة التحقيق، ص: 78.
(6) الإدِّغام، مقدمة التحقيق، ص: 79.
(7) انظر حديثاً مفصلاً عن هذه المصطلحات في مقدمة التحقيق، ص: 89 ـ 96.
(8) مقدمة التحقيق، ص: 98.
(9) الكتاب 117:4.
(10) انظر حديثاً مفصلاً في مقدمة التحقيق، ص 116 وما بعدها.
(11) انظر مقدمة التحقيق، ص: 120 ـ 121.
(12) انظر مقدمة التحقيق، ص: 122.
(13) الإدّغام، ص: 123.
(14) الإدّغام، ص: 129.
(15) وانظر: ح1، ص: 123، وح8، ص: 27، 28.
(16) الإدّغام، ص: 29 من التحقيق.
(17) وانظر أيضاً: ح3، ص: 15، ح3، ص: 29، ح1، ص: 41، وغيرها..

❑❑